الاقتصاد والأعمال

بوبيان يحقق 41 مليون دينار أرباحا صافية في 2016

اعلن بنك بوبيان أمس الاثنين تحقيق ارباح صافية بلغت 41 مليون دينار عن السنة المالية 2016 بربحية بلغت 8. 17 فلس للسهم الواحد وبارتفاع قدره 17 في المئة مقارنة بعام 2015 (الدولار يساوي 304. 0 دينار).

وذكر (بوبيان) في بيان صحافي ان مجلس ادارة البنك اوصى بتوزيع ارباح نقدية بواقع 6 في المئة من القيمة الاسمية للسهم وتوزيع اسهم منحة بواقع 5 في المئة.

ونقل البيان عن رئيس مجلس ادارة البنك محمود الفليج القول ان (بوبيان) استمر في تحقيق معدلات جيدة من النمو في الربحية ما يؤكد نجاح الاستراتيجية الموضوعة عام 2010 لافتا الى "تجاوز البنك معظم التحديات الاقليمية والاقتصادية" خلال الفترة المذكورة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للبنك عادل الماجد وفقا للبيان ان كل مؤشرات اداء (بوبيان) الرئيسية شهدت نموا ملحوظا حتى نهاية 2016 إذ ارتفع اجمالي الاصول الى 5. 3 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 11 في المئة.

وأضاف الماجد ان الايرادات التشغيلية ارتفعت الى 103 ملايين دينار كويتي بنسبة بلغت 13 في المئة فضلا عن زيادة ودائع العملاء الى 9. 2 مليار دينار بنمو نسبته 23 في المئة.

بنمو سنوي بلغ 4.6 بالمئة

«الوطني» يحقق 295.2 مليون دينار أرباحا صافية في 2016

- السايـر: البنـك الـوطنـي يـواصـل تحـقيـق أداء متـميـز يـعكس متـانـة مـركـزه المـالـي
- أربــاح السـنـة المـالـيـة 2016 تـعكس فـي المـقـام الأول قـوة الأنـشـطـة الـرئـيـسـيـة للبنك
- الوطني قاد ترتيب العديد من صفقات تمويل المشروعات الكبرى وهو ما يؤكد دوره الريادي
- الصقر: البنك يواصل تثبيت استراتيجية تنويع مصادر الدخل على الصعيدين المحلي والإقليمي
- الموجودات الإجمالية بواقع 2.6 بالمئة على أساس سنوي لتبلغ 24.2 مليار دينار كويتي
- ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 4.3 بالمئة على أساس سنوي إلى 2.7 مليار دينار كويتي
- القروض والسلف الإجمالية بلغتا 13.6 مليار دينار بزيادة بسيطة عن مستوى العام الماضي
- انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لبنك الكويت الوطني إلى 1.28 بالمئة
- مجلس إدارة البنك يوصي بتوزيع أرباح نقدية بواقع 30 فلسا للسهم و5 بالمئة أسهم منحة

ناصر الساير

عصام الصقر

حقق بنك الكويت الوطني أرباحا صافية بقيمة 295.2 مليون دينار كويتي (964.5 مليون دولار أميركي) خلال العام 2016، مقابل 282.2 مليون دينار كويتي (921.9 مليون دولار أميركي) خلال العام 2015، بنمو بلغت نسبته 4.6 بالمئة. هذا وقد تضمنت صافي الأرباح المحققة كما في العام 2015 ربح استثنائي (غير متكرر) يتعلق بصفقة تخارج المجموعة من استثمارها في بنك قطر الدولي، ومن ثم فإن نسبة نمو صافي الأرباح المحققة في العام 2016 سوف ترتفع إلى 11.2 بالمئة على أساس سنوي مقارنة بصافي الأرباح المحققة خلال العام 2015 وذلك بعد خصم الربح الاستثنائي (غير المتكرر).

وقد نمت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني كما في نهاية ديسمبر 2016 بواقع 2.6 بالمئة على أساس سنوي، لتبلغ 24.2 مليار دينار كويتي (79.1 مليار دولار أميركي)، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 4.3 بالمئة إلى 2.7 مليار دينار كويتي (8.9 مليار دولار أميركي). كما بلغت القروض والسلف الإجمالية 13.6 مليار دينار كويتي (44.5 مليار دولا أمريكي) كما في نهاية ديسمبر 2016، محققة معدل نمو بسيط عن مستوى العام الماضي وذلك نتيجة لارتفاع معدل سداد القروض عن المعتاد خلال السنة، بالإضافة إلى تحرير سعر صرف الجنيه المصري وما صاحبه من إنخفاض في محفظة القروض والسلف لبنك الكويت الوطني – مصر عند تحويلها إلى الدينار الكويتي بغرض إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة ، فيما نمت ودائع العملاء بواقع 4.6 بالمئة على أساس سنوي لتبلغ12.6 مليار دينار كويتي (41.2 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية ديسمبر 2016.

من جهة أخرى، واصل بنك الكويت الوطني المحافظة على جودة الأصول لديه حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك إلى 1.28 بالمئة كما في نهاية ديسمبر2016، مقارنة مع 1.34 بالمئة كما في نهاية ديسمبر 2015. فيما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 365 بالمئة كما في نهاية ديسمبر 2016 مقارنة مع 322 بالمئة كما في نهاية ديسمبر 2015 .

في حين بلغ إجمالي مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة152.3 مليون دينار كويتي (497.7 مليون دولار أمريكي) خلال العام 2016، متراجعا من 164.4 مليون دينار كويتي (537.2 مليون دولار أمريكي) في2015.

أما على صعيد التوزيعات، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية إلى الجمعية العامة بتوزيع 30 فلس للسهم كأرباح نقدية للمساهمين أي بما يمثل 30 بالمئة من القيمة الإسمية للسهم. إضافة إلى ذلك اقترح مجلس الإدارة توزيع أسهم منحة بواقع 5 بالمئة (خمسة أسهم عن كل مائة سهم يمتلكها المساهم) عن العام 2016.

وعقب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير قائلا: «لقد واصل بنك الكويت الوطني تحقيق نموا قويا وأداء متميزا في العام 2016. حيث بلغ صافي ربح البنك 295.2 مليون دينار كويتي في العام 2016، بنمو 4.6 بالمئة على أساس سنوي، في حين ارتفع صافي الربح بنسبة 11.2 بالمئة وذلك بعد خصم الأرباح الاستثنائية (غير المتكررة) التي تم تحقيقها في عام 2015 والناتجة من تخارجنا من الاستثمار في بنك قطر الدولي. ويعد هذا الأداء شهادة على متانة الوضع المالي للبنك وموقعه الريادي في السوق ونجاح الاستراتيجية المتحفظة التي تبناها منذ تأسيسه في العام 1952».

وأضاف الساير بأن صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة في 2016 قد ارتفع بنسبة 5.4 بالمئة على أساس سنوي وذلك بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية (غير المتكررة) التي تم تحقيقها في عام 2015،ليبلغ 745.3 مليون دينار كويتي (2،435.3 مليون دولار أمريكي) وذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، بما يؤكد متانة وضع بنك الكويت الوطني على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وأكد الساير على أن بنك الكويت الوطني قد حافظ دوما على موقعه الريادي في السوق الكويتي على مستوى كافة قطاعات الأعمال. حيث أنه خلال العام 2016 تسارعت وتيرة أنشطة الأعمال تزامنا مع مواصلة الحكومة أعمال ترسية وإسناد المشروعات الكبرى، وقام بنك الكويت الوطني بلعب دورا جوهريا في تمويل تلك المشروعات، حيث قام بترتيب العديد من صفقات تمويل المشروعات الكبرى، وهو ما يؤكد مجددا على الدور الريادي الذي يحتله الوطني في مجال الخدمات التمويلية وترتيب الصفقات الكبرى. وشدد الساير على أنه مع كبر حجم ميزانية بنك الكويت الوطني وما يتميز به من تواجد وعلاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإننا نفخر بكوننا أكبر المستفيدين من نمو الإنفاق الحكومي، مقتنصين فرص النمو الكبرى ضمن قطاع تمويل المشروعات.

وأضاف الساير قائلا انه بالرغم من تراجع أسعار النفط فإن الحكومة قد صرحت عدة مرات عن عزمها على مواصلة تنفيذ خطة التنمية، وهو ما يثبت مجددا قدرة الحكومة على تمويل المشروعات بفضل الاحتياطات الهائلة ووفرة السيولة بما يبقي الكويت في وضع أفضل من دول الجوار.

أحد فروع البنك الوطني

بدوره قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر إن النتائج القوية لبنك الكويت الوطني تؤكد على متانته وقدرته على مواصلة النمو والتطور، لافتا إلى أن البنك ماض قدما في استراتيجيته الرامية إلى ريادة السوق محليا وتعزيز موقعه إقليميا، بما يخدم جهودنا لتحسين التنويع والتوازن بين مصادر الدخل.

وأوضح الصقر أنه على المستوى المحلي، واصل بنك الكويت الوطني الحفاظ على حصصه السوقية في الكويت مستفيدا من فرص النمو المتاحة في كافة مجالات الأعمال. مشيرا إلى ان الاستحواذ على حصة 58.4 بالمئة من بنك بوبيان خلال العام 2012 كان بمثابة خطوة استراتيجية بعيدة المدى لدعم موقع بنك الكويت الوطني في السوق المحلي وتعزيز مصادر الدخل. وما يؤكد على ذلك أن الأداء القوي والمستمر لبنك بوبيان انعكس في مساهمته بنحو 13 بالمئة من أرباح المجموعة كما في نهاية ديسمبر 2016.

كما أضاف الصقر أنه خلال العام 2016 قدمت مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة والزميلة أداء قويا مما زاد من مساهمتها في الأرباح الإجمالية لمجموعة بنك الكويت الوطني لتبلغ نحو 32 بالمئة من إجمالي الأرباح المحققة خلال العام 2016، وهو ما يعزز التنوع في مصادر الدخل وقاعدة تمويل المجموعة، بما يؤكد مرة أخرى نجاح استراتيجية البنك الهادفة نحو التنوع الإقليمي والدولي.

من جهة أخرى، أشار الصقر إلى بقاء مصر كسوق رئيسي للنمو بالنسبة لبنك الكويت الوطني بدافع من تحسن قطاع الأعمال والاستقرار السياسي. حيث حقق بنك الكويت الوطني – مصر نموا ملحوظا في العام 2016 في أعقاب تطبيق استراتيجية التحول منذ بداية العام 2015. وقد ساعد هذا النمو في تعويض تراجع العملة المصرية بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري. كما يتوقع استمرار نمو بنك الكويت الوطني – مصر بدافع الاستفادة من برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري. إلا أن المجموعة ستواصل مراقبة الوضع الاقتصادي عن كثب حتى ترتكز دعائم التعافي الاقتصادي.

وخلال العام 2016، قام بنك الكويت الوطني بزيادة رأس ماله من خلال إصدار أسهم حقوق الأولوية بنسبة 6.5 بالمئة في إطار خطة البنك الرامية إلى الحفاظ على نسب رسملة مرتفعة تتسق مع معدل كفاية رأس المال وفقا لمعيار بازل 3 ومتطلبات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص. حيث إن تلك الزيادة من شأنها السماح للبنك بمواصلة اقتناص فرص النمو، لا سيما على الصعيد المحلي خاصة مع استمرار خطة الانفاق الحكومي لدولة الكويت، كما أنها ستساهم في احتفاظ بنك الكويت الوطني بموقعه الريادي في السوق على صعيد قطاع تمويل المشروعات. هذا وقد وصل معدل كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني إلى 17.7 بالمئة كما في نهاية ديسمبر 2016، متجاوزا بذلك الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

أما على صعيد التصنيف الائتماني، فقد واصل بنك الكويت الوطني تميزه بأعلى مستويات التصنيف الائتماني على كافة بنوك الشرق الأوسط بإجماع مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث: موديز، وفيتش، وستاندر آند بورز، بدعم من رسملته القوية وسياسات الإقراض الحكيمة التي يتبعها، واتباعه لمنهج منظم لإدارة الأصول، وسياسة إدارة مخاطر حصيفة، ذلك إلى جانب الخبرة والاستقرار الذي يتمتع به جهازه الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الحادية عشرة على التوالي، كما أنه حاز على جائزة أفضل بنك على مستوى الكويت من مؤسسة «ذا بانكر» بالإضافة إلى «يورومونى» و «جلوبلفاينانس» في العام 2016.

هذا ويتمتع بنك الكويت الوطني بتواجده بشبكة فروع محلية وعالمية تمتد عبر 4 قارات، حيث يمتد التواجد العالمي لبنك الكويت الوطني في العديد من المراكز المالية العالمية في كل من نيويورك، وأوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وسنغافورة، إضافة إلى الصين (شنغهاي)

«الوطني»: اعتدال نمو الائتمان في نوفمبر إلى 4.4 بالمئة والقروض الشخصية تسجل نموا قويا

قال التقرير الصادر عن بنك الكويت الوطني امس الاثنين لقد تباطأ نمو الائتمان مرة أخرى خلال شهر نوفمبر نتيجة تراجع الدين القائم للشهر الثاني على التوالي. فقد بلغ نمو الائتمان 4.4بالمئة على أساس سنوي وتراجع الائتمان بواقع 34 مليون دينار إثر التراجع في الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي، في حين حافظت القروض الشخصية على قوتها. ولا تزال بيانات الائتمان تعكس قيام إحدى الشركات بسداد ديونها في أكتوبر بعد عملية بيع حصتها في إحدى الشركات المدرجة. ونقدر نمو الائتمان بعد إبعاد تأثير هذه العملية عند 6.5بالمئة على أساس سنوي. ولا تزال توقعاتنا أن يصل متوسط نمو الائتمان في العام 2016 إلى 7بالمئة. وارتفعت ودائع القطاع الخاص بينما سجلت الودائع الحكومية تراجعا للشهر الثاني على التوالي. وتراجعت أسعار فائدة الإنتربنك والفائدة على الودائع خلال الشهر.

استمرت القروض الشخصية بتسجيل زيادات قوية خلال شهر نوفمبر بينما استمر نموها بالاعتدال إلى 6.8بالمئة على أساس سنوي. وقد سجل القطاع احد أفضل زيادة شهرية خلال العام بلغت 83 مليون دينار وذلك مقارنة بمتوسط بلغ 54 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2016. ولا تزال الزيادات في هذا القطاع مدعومة بنمو القروض المقسطة في حين شهدت القروض الاستهلاكية تراجعا طفيفا.

الرسم البياني 1:نمو الائتمان

نمو الائتمان

وسجل الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية تراجعا طفيفا بينما حافظت وتيرة نموه على متانتها مقارنة بعام مضى. وقد تراجعت مديونية القطاع بواقع 9ملايين دينار بينما شهد النمو ثباتا عند6.5 بالمئة على أساس سنوي. ويبدو أن القطاع قد أنهى فترة تراجع مديونيته والتي استمرت منذ الأزمة المالية في 2008.

وسجلت بقية القطاعات تراجعا بواقع 108ملايين دينار في حين تراجع نموها إلى 3.1 بالمئة على أساس سنوي. وجاء معظم التراجع إثر تراجع في الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي بواقع 170 مليون دينار. كما تراجع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بواقع 37 مليون دينار. وقابل هذا التراجع زيادة في الائتمان الممنوح لقطاع العقار وقطاع النفط والغاز.

وسجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا بسيطا بواقع 57 مليون دينار في نوفمبر

الرسم البياني 2: نمو مكونات الائتمان

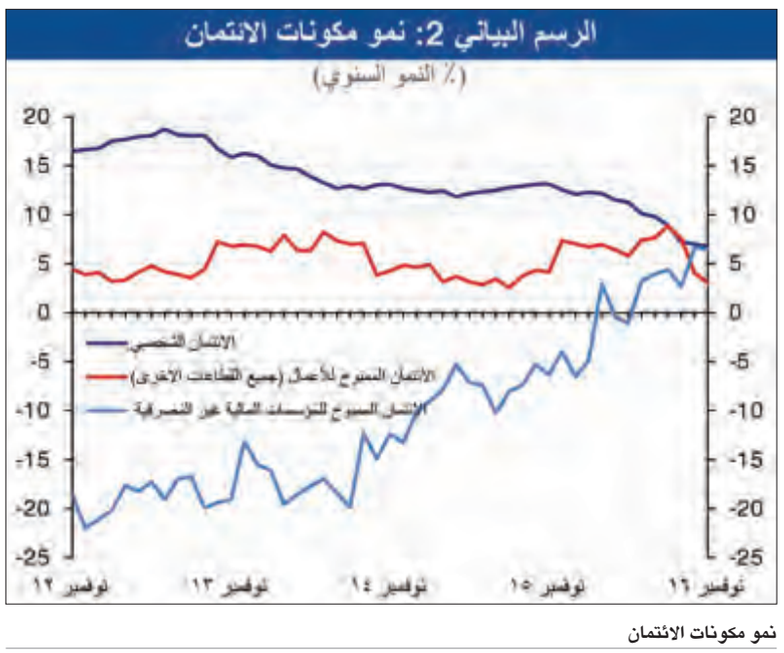

نمو مكونات الائتمان

وتسارع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) للشهر الثاني على التوالي ليصل إلى 6.5بالمئة على أساس سنوي. كما تحسن أيضا نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ليصل إلى 5.2بالمئة على أساس سنوي. وشهدت الودائع بعض التحويلات من الودائع لأجل بالدينار إلى الودائع تحت الطلب بالدينار والودائع بالعملات الأجنبية. في الوقت نفسه سجلت الودائع الحكومية تراجعا بواقع 142 مليون دينار خلال الشهر، مما ادى الى تراجع نموها إلى 14بالمئة على أساس سنوي.

تراجعت سيولة القطاع المصرفي في نوفمبر وحافظت رغم ذلك على قوة مستوياتها. إذ تراجعت إحتياطات البنوك السائلة (التي تشمل النقود والودائع لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى سندات البنك المركزي) بواقع 189 مليون دينار لتصل إلى 5.3 مليارات دينار أو 8.8بالمئة من إجمالي الأصول. وقد تزامن ذلك مع استمرار الحكومة بسحب السيولة من خلال طرحها سندات محلية. حيث ارتفعت أدوات الدين العام القائمة بواقع 200 مليون دينار في نوفمبر لتصل إلى 3.17 مليار دينار أو ما يقدر عند 9.4بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهدت أسعار فائدة الإنتربنك تراجعا في نوفمبر بينما حافظت مستويات السيولة على متانتها. فقد تراجعت قليلا أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر (كايبور) في شهر نوفمبر إلى 1.46 بالمئة وبقيت مستقرة نسبيا منذ ذلك الوقت لتنهي العام 2016 عند 1.44بالمئة دون أن تتأثر على ما يبدو بقرار البنك المركزي برفع سعر الخصم في ديسمبر بواقع 25 نقطة أساس. وتراجعت أسعار الفائدة على ودائع العملاء خلال نوفمبر بواقع 2 إلى 4 نقاط أساس.